



تأثير السياسات الإيطالية تجاه الهجرة على الأمن الإنساني للمهاجرين: دراسة حالة ليبيا

عبد السلام أحمد محمد الدييب *

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

The Impact of Italian Migration Policies on Migrants' Human Security: A Case Study of Libya

Abdussalam Ahmed Mohammed Adbeib *

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

*Corresponding author

aldbeb2004@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-04-23

تاريخ القبول: 2025-04-17

تاريخ الاستلام: 2025-03-01

المخلص

اتخذت إيطاليا سياسات تقييدية لمعالجة أزمة المهاجرين، لا سيما من خلال تكليف الدول المجاورة بمهمة ضبط الهجرة للحد من تدفق الوافدين عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط. ويتجلى ذلك في جهود إيطاليا للتأثير على سياسات ضبط الحدود في دول المنشأ والعبور، من خلال السعي إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع الدول المجاورة وتقديم مساعدات خارجية لها. إلا أن هذه السياسات أدت إلى انتهاكات عديدة للأمن الإنساني للمهاجرين. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أسباب الإضرار الذي يلحقه تكليف إيطاليا بمهمة ضبط الهجرة بالأمن الإنساني للمهاجرين في دول العبور. كما يحلل آثار هذه السياسات على ليبيا على الصعيد الإنساني. وقد اختيرت ليبيا كدراسة حالة نظرًا لتعاونها الحيوي مع إيطاليا في مجال ضبط الهجرة، ولموقعها كنقطة انطلاق مهمة إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. والغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على ما يواجهه المهاجرون واللاجئون عندما يُمنعون من دخول أوروبا، وعندما يُجبرون على الإقامة في دول ثالثة غير مستقرة. خلصت الدراسة إلى أن سياسات إيطاليا الخارجية أدت إلى انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان الأساسية وقوانين اللاجئين، مثل الحق في طلب اللجوء، والحق في الحرية، والحماية من الإعادة القسرية والتعذيب وسوء المعاملة. ونظرًا لسعي إيطاليا إلى إبرام اتفاقيات تعاون في مجال الهجرة مع ليبيا، وهي دولة تُثير الشكوك حول انتهاكات حقوق الإنسان فيها، يُمكن القول إن إيطاليا مسؤولة عن التواطؤ مع ليبيا في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين المقيمين فيها.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، أزمة المهاجرين، اتفاقيات إعادة القبول، ليبيا، إيطاليا، الهجرة غير النظامية.

Abstract

Italy has implemented stringent policies to tackle the migrant crisis, particularly by delegating migration control responsibilities to neighboring nations in an effort to reduce the influx of arrivals through the Eastern Mediterranean route. This is reflected in Italy's attempts to shape

border control measures in both countries of origin and transit by negotiating cooperation agreements and offering foreign aid to these neighboring states. However, such policies have resulted in significant infringements on the human security of migrants. Consequently, this study seeks to investigate how Italy's delegation of migration control adversely affects the human security of migrants in transit nations. It also examines the humanitarian consequences of these policies in Libya, selected as a case study due to its crucial partnership with Italy in migration management and its role as a key departure point for migrants heading to Europe across the Mediterranean. The primary objective of this study is to illuminate the challenges faced by migrants and refugees who are denied entry into Europe and compelled to live in precarious third countries. The findings indicate that Italy's foreign policies have contributed to numerous violations of essential human rights and refugee protections, including the right to seek asylum, the right to personal liberty, and safeguards against refoulement, torture, and inhumane treatment. Given Italy's engagement in migration cooperation agreements with Libya, a nation where human rights violations are reported, it can be argued that Italy bears some complicity in the human rights abuses occurring against migrants and refugees within Libya.

Keywords: Human security, migrant crisis, readmission agreements, Libya, Italy, irregular migration.

مقدمة

يعتبر معظم المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين ليبيا بوابةً إلى أوروبا، حيث تتوفر لهم فرص حياة أفضل، خالية من الصراع والفقر. وسواءً اعتبروها بلد عبور أو نقطة نهاية، فإن ما يواجهونه في طريقهم إلى ليبيا، ودخلها، وخارجها، أمر مؤسف وغير إنساني. وقد مهد غياب سيادة القانون الطريق للجماعات المسلحة والمهربين والمتاجرين بالبشر والعصابات الإجرامية للسيطرة على المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. رغم التقارير التي نشرتها المنظمات الدولية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، تواصل إيطاليا والاتحاد الأوروبي التفاوض على اتفاقيات مع السلطات الليبية للحد من تدفقات الهجرة. ونتيجةً لذلك، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، وتزايدت فرص وفاة الأفراد أثناء محاولتهم العبور من ليبيا إلى أوروبا. تمنع الإجراءات الإيطالية المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى أراضيها، مع عدم مراعاة احترام أمنهم الإنساني.

سينصب التركيز على إيطاليا، كونها دولة حدودية خارجية وإحدى أهم موانئ الدخول الأولى للعديد من المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. ونظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، تأثرت إيطاليا بشكل غير متناسب بتدفق المهاجرين. ورغم تاريخها الطويل في استقبال المهاجرين، إلا أنها أصبحت الآن من أكثر الدول استقبالاً لأعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين من دول أخرى. ونظرًا لأن إيطاليا، كدولة مستقبلة وبوابة إلى أوروبا، تجد نفسها معرضة للخطر، سيؤلى اهتمام خاص للمفاوضات المتعلقة بضبط الهجرة بين إيطاليا وليبيا، إحدى دول العبور الرئيسية على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

ومن المنظور الجغرافي، يُعدّ موقع ليبيا محوريًا، فهي تشترك في حدودها الجنوبية والشرقية والغربية مع ست دول، هي الجزائر وتشاد ومصر والنيجر والسودان وتونس. تُمثّل كلٌّ من هذه الدول الست نقطة دخول حيوية للاجئين والمهاجرين. ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، بلغ إجمالي عدد المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا 600,362 شخصًا، معظمهم من النيجر ومصر وتشاد والسودان ونيجيريا. وقد وصل بعضهم طوعًا، بينما اضطر آخرون إلى الفرار من بلدانهم الأصلية بحثًا عن حياة أفضل خالية من الصراع والعنف والفقر. دليلاً على أهمية موقع ليبيا كدولة عبور إلى إيطاليا، وقّعت الحكومة الإيطالية اتفاقيات ثنائية مع ليبيا لمنع تدفق المهاجرين واللاجئين إلى حدودها. وتُعدّ معاهدة الصداقة بين إيطاليا وليبيا، المُوقّعة عام 2009، نقطة تحوّل في تعاونهما في مجال إدارة الهجرة. وقد نصّت المعاهدة على إعادة المهاجرين واللاجئين إلى ليبيا

بعد اعتراضهم في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط. وتُعدّ مذكرة التفاهم الإيطالية الليبية تأكيداً على معاهدة الصداقة.

في ضوء أزمة المهاجرين، اعتمدت إيطاليا سياسات تقييدية مماثلة لا تُؤلي اهتماماً لضمان الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين ولا لاحتياجاتهم من الحماية. ليبيا ليست طرفاً موقّعاً على اتفاقية عام 1951، وليس لديها قانون وطني يُنظّم معالجة طلبات اللجوء. والأهم من ذلك، أنه منذ سقوط القذافي، اتسمت ليبيا بانعدام الأمن وغياب سيادة القانون. بعبارة أخرى، يجد المهاجرون واللاجئون الذين يتم اعتراضهم والذين يُعادون إلى الساحل الليبي أنفسهم في وضع هشّ، إذ يُحرمون من حقوقهم الأساسية ويواجهون ظروفًا تُهدّد حياتهم في ليبيا. لهذه الأسباب، اختبرت ليبيا كدراسة حالة تعكس تداعيات سياسات إيطاليا.

تفحص هذه الدراسة أسباب التأثير السلبي لسياسات إيطاليا الخارجية على الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين في ليبيا. وتوضح هذه الدراسة أيضاً لماذا لا تُعتبر ليبيا بلدًا ثالثاً¹ آمناً للمهاجرين واللاجئين، ولماذا ينبغي على إيطاليا إعادة النظر في اتفاقياتها مع ليبيا.

وبناءً عليه، قُسمت هذه الدراسة إلى أربعة محاور. يُقدّم المحور الأول لمحة عامة عن الوضع في ليبيا والأثر الإنساني للحرب فيها. ويشرح المحور الثاني أسباب فشل ليبيا كدولة تفتقر إلى نظام هيكلي يُمكنها من حماية الليبيين والمقيمين غير الليبيين. كما يتناول وضع المهاجرين واللاجئين بموجب القانون الليبي، ولماذا لا يُمكن اعتبار ليبيا دولة آمنة. ويركز المحور الثالث على انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والعبودية والاختطاف والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويشرح القسم الأخير أسباب مسؤولية إيطاليا عن التواطؤ مع ليبيا في انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا، مما يؤثر سلباً على حياتهم.

المشكلة البحثية

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال رئيسي: لماذا يؤثر تدخل إيطاليا في سياسات الهجرة سلباً على الأمن الإنساني للمهاجرين في دول العبور؟ وتحليل تداعيات سياسة الهجرة الإيطالية الجديدة تجاه ليبيا على الأمن البشري للمهاجرين. وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى التركيز على الأمن الإنساني للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين المقيمين مؤقتاً في ليبيا. وتُلقي هذه الدراسة الضوء على تداعيات تدخل إيطاليا في سياسات الهجرة، وأثره على الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين.

أهداف الدراسة:

اضطر العديد من المهاجرين إلى الفرار من ديارهم والبحث عن ملاذ آمن في بلدان أخرى. ومع انتقال المهاجرين إلى وجهات أكثر تطوراً نسبياً، لجأت الدول المستقبلية، استجابةً للزيادة الكبيرة في تدفق المهاجرين واللاجئين الوافدين إلى حدودها، إلى تشديد الإجراءات التقييدية بشكل ملحوظ لمنع دخول مهاجرين جدد. ولكن ماذا يحدث للمهاجرين واللاجئين عندما يُمنعون من الوصول إلى أوروبا؟ وماذا يحدث لهم عندما يُجبرون على الإقامة، أو يُجبرون على العودة إلى دول العبور في إطار التعاون في مجال ضبط الهجرة؟ لذلك، من المهم دراسة كيفية تعامل إيطاليا مع حماية حقوق المهاجرين واللاجئين أثناء تطبيق استراتيجياتها الخارجية. لذا، فإن الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو فهم أزمة المهاجرين الحالية وما يواجهه المهاجرون واللاجئون عندما يُمنعون من دخول أوروبا وعندما يُجبرون على الإقامة في بلدان ثالثة غير مستقرة مثل ليبيا.

منهج الدراسة:

يعتمد تصميم البحث المُختار لهذه الدراسة على منهج دراسة الحالة، الذي يُشير إلى دراسة مُعمّقة لكيان مُحدّد، سواء كان بلداً أو نظاماً أو مؤسسة أو ظاهرة. ويرتكز على ثلاثة ركائز رئيسية:

¹ في سياق الهجرة، يُشير مفهوم "البلد الثالث الآمن" إلى قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إرسال المهاجرين إلى بلد ثالث (خارج بلد المقصد وبلد المنشأ) يرتبط به المهاجرون. وهناك، يحق للمهاجرين الحصول على الحماية وفقاً لاتفاقية اللاجئين لعام 1951.

(أ) مسألة مُحدّدة؛ (ب) منطقة جغرافية مُحدّدة؛ (ج) فترة زمنية مُحدّدة.² تشمل هذه الدراسة جميع هذه العناصر: (أ) المسألة تُشير إلى الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين؛ (ب) المجال الجغرافي هو ليبيا؛ (ج) الإطار الزمني يبدأ من عام 2011. لذلك، يهدف هذا التصميم إلى توفير فهم أفضل لكيفية تأثير سياسات الهجرة الإيطالية على سياسات دول العبور، وتأثير هذه السياسات على المهاجرين واللاجئين.

الأدبيات السابقة:

مع التركيز على التدابير الرئيسية التي اتخذتها إيطاليا للسيطرة على تدفقات الهجرة وكذلك عواقبها على حقوق المهاجرين واللاجئين، يهدف هذا القسم إلى مراجعة الأدبيات التي توثق التحول في سياسات الهجرة الإيطالية، والأسباب وراء اعتماد مثل هذه السياسات، وتأثير تنفيذ هذه السياسات على الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين.

بُذلت جهودٌ لتوفير فهمٍ لتطور سياسات الهجرة الإيطالية في أوقات الأزمات، والتوجه المتغير لسياسات الهجرة الإيطالية لوقف تدفقات الهجرة إلى حدودها. يُركز معظم الباحثين على الدور الذي لعبته الاتفاقية بين ليبيا وإيطاليا في تشكيل انعكاس سياسات الهجرة الإيطالية. ويرى العديد من المؤلفين³، أن نقطة التحول في تاريخ سياسات الهجرة الإيطالية هي معاهدة الصداقة بين إيطاليا وليبيا. كما يُجادلون بأنه منذ دخول ليبيا في حرب أهلية، حدث تحولٌ واضح في السياسة الإيطالية التي تُركز على ضبط حدودها. ويخلص بالادينو وجبرجي إلى أن عمليات الطرد عام 2009 التي أعقبت توقيع معاهدة الصداقة في العام نفسه أسفرت عن مأس إنسانية لا تُحصى. ويُشير مينوارينج إلى معاهدة الصداقة بين إيطاليا وليبيا على أنها سياسة "الطرد"، وأن سياسات الهجرة ركزت على تحويل العبء المُتصوّر إلى الدول غير الأعضاء⁴. من ناحية أخرى، هناك أيضًا مؤلفون مثل بوليتي التي تبحث في كيفية تأثير توسع إيطاليا إلى ليبيا على اتفاقيات الهجرة بين البلدين قبل أزمة الهجرة⁵. وتجادل بأن إيطاليا أصبحت بعد معاهدة الصداقة معتمدة على ليبيا في التعاون بشأن الهجرة. إلا أن زاباتا-باريرو يعارض هذا الاستنتاج، إذ يرى أن نتيجة شراكة الهجرة بين البلدين، على الرغم من تسميتها بعلاقة ثنائية، هي في الواقع علاقة تتسم بتوازن قوى غير متكافئ⁶.

فيما يتعلق بالأدبيات، أُعطيت الأولوية للدراسات المتعلقة بتدابير الردع وسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتدفقات الهجرة، والتي تستند إلى تطبيق الدول المستقبلية للمهاجرين لممارسات تهدف إلى وقف تدفقات الهجرة خارج حدودها. ركز كل من فريليك، وكيسل، وبودكول، وكاريرا، ودين هيرتوغ، وباركين، وفاخوري، وزاباتا-باريرو على استراتيجيات الردع وتدابير الردع التي اعتمدتها الدول المستقبلية لمنع المهاجرين من دخول حدودها⁷. وأكدوا أن الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول ثالثة تُمثل

² John Gerring, "What Is a Case Study and What Is It Good For?," *The American Political Science Review* 98, no. 2 (2004): 341–354, <https://www.jstor.org/stable/4145316>.

³ Mariangela Palladino and Iside Gjergji, "Open 'Hearing' in a Closed Sea," *Interventions* 18, no. 1 (January 12, 2016): 1–18, <https://doi.org/10.1080/1369801x.2014.998255>; McMinn Amy, "Friendship of Italian Foreign Policy with Its Former Colonies" (Thesis, 2015), <https://cdr.lib.unc.edu/concern/dissertations/h702q750j>; Gabriele Abbondanza, "Italy's Migration Policies Combating Irregular Immigration: From the Early Days to the Present Times," *The International Spectator* 52, no. 4 (October 2, 2017): 76–92, <https://doi.org/10.1080/03932729.2017.1384606>.

⁴ Cetta Mainwaring, "In the face of revolution: the Libyan civil war and migration politics in Southern Europe." (2012), 442

⁵ Emanuela Paoletti, "Migration and Foreign Policy: The Case of Libya," *The Journal of North African Studies* 16, no. 2 (June 2011): 215–31, <https://doi.org/10.1080/13629387.2011.532588>.

⁶ Ricard Zapata-Barrero, "The external dimension of migration policy in the Mediterranean region: Premises for normative debate." *Revista del Instituto Español de Estudios Estratégicos* 2 (2013): 1-37

⁷ Bill Frelick, Ian M. Kysel, and Jennifer Podkul, "The Impact of Externalization of Migration Controls on the Rights of Asylum Seekers and Other Migrants," *Journal on Migration and Human*

ممارسات الردع الرئيسية في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، يرى بعض الباحثين، مثل كاريرا، ودين هيرتوغ، وباركين، أن شراكات التنقل هي اتفاقيات دولية ملزمة قانونًا، ولديها القدرة على تطوير إطار للتعاون⁸.

يستكشف فاخوري كيف تم تأمين سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي في أعقاب الربيع العربي، ويجادل بأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قد تبنوا أدوات سياسة خارجية تقييدية للتعامل مع أزمة المهاجرين، مثل تشديد الرقابة على الحدود والتعاون مع جيرانها الجنوبيين⁹. ويؤكد فريليك وكيسل وبودكول أيضًا أن البلدان المستقبلية تؤثر على سياسات البلدان الثالثة ليس فقط من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ولكن أيضًا من خلال المساعدة؛ كما يقدمون اتفاقيات الاتحاد الأوروبي وتركيا كمثال. ويخلصون أيضًا إلى أن الدول يجب أن تقدم للمنظمات الدولية والجهات الفاعلة المدنية الدعم للحفاظ على حماية حق المهاجرين بدلاً من تعزيز سياسات التصدير¹⁰.

بينما يبدو أن الأدبيات تتفق على تدويل سياسات الهجرة الإيطالية، وبشكل أدق، سياسات الاتحاد الأوروبي، إلا أن التصنيف والتفسير يختلفان قليلاً. يركز بعض المؤلفين، مثل مينا ونوفاكي وكوزومانو، على العمليات البحرية للاتحاد الأوروبي في ضبط حدوده الخارجية وإدارة الأزمة، دون الالتفات إلى ممارسات التدويل الأخرى. ويركز مينا وكوزومانو على كفاءة العمليات ودورها كرادع للهجرة غير النظامية على طول البحر الأبيض المتوسط، بينما يركز نوفاكي على سبب إطلاق عملية صوفيا، دون اختبار كفاءتها¹¹.

تؤلي مجموعة أخرى من الباحثين اهتمامًا بالغًا لتأثير سياسات التمدد الخارجي للهجرة، باعتباره المحفز الرئيسي لظهور القومية. تركز بعض الدراسات، مثل جيسوندي وفوري وإيالونغو، وكابونيو وكابالي، على أسباب تأثير سياسات التمدد الخارجي للهجرة والسياق الذي تطورت فيه السياسات المؤثرة على الهجرة¹². وخلصوا إلى أن ضغط الاتحاد الأوروبي على إيطاليا للحد من تدفقات المهاجرين خلال موجة الهجرة، والخوف من الهجرة غير النظامية، قد ساهما في عودة ظهور الأحزاب القومية والشعبوية المعروفة بحملاتها العدوانية المناهضة للهجرة. ونتيجة لذلك، أدى هذا الخوف إلى إطلاق عملية "بحرنا" (Mare

Security 4, no. 4 (December 2016): 190–220, <https://doi.org/10.1177/233150241600400402>; Sergio Carrera, Leonhard Den Hertog, and Joanna Parkin, "EU Migration Policy in the Wake of the Arab Spring: What Prospects for EU- Southern Mediterranean Relations?," August 3, 2012, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2135477; Tamirace Fakhoury, *Tangled Connections between Migration and Security in the Wake of the Arab Uprisings: A European Perspective*. Istituto Affari Internazionali, 2016. <https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.1076.6481&rep=rep1&type=pdf>; Ricard Zapata-Barrero, "The external dimension", Op. Cit, 1-37.

⁸ Sergio Carrera, Leonhard Den Hertog, and Joanna Parkin, "EU Migration Policy", Op. Cit.

⁹ Tamirace Fakhoury, "Tangled Connections", Op. Cit, 1-17.

¹⁰ Bill Frelick, Ian M. Kysel, and Jennifer Podkul, Op. Cit, 190-220.

¹¹ Nicolette Mena, "The Influence of FRONTEX on Irregular Migration A Brief Study on the Efficiency of FRONTEX and its Role as a Deterrent at the European Union's Eastern Mediterranean External Border," (Webster University, 2017); Niklas Nováky, "The Road to Sophia: Explaining the EU's Naval Operation in the Mediterranean," *European View* 17, no. 2 (October 2018): 197–209, <https://doi.org/10.1177/1781685818810359>; Eugenio Cusumano, "Migrant Rescue as Organized Hypocrisy: EU Maritime Missions Offshore Libya between Humanitarianism and Border Control," *Cooperation and Conflict* 54, no. 1 (June 6, 2018): 3–24, <https://doi.org/10.1177/0010836718780175>.

¹² Christine Kelly Gisondi, "European Union Governance Challenge: Migrants, the Mediterranean, Italy and Greece"; Teresa Fiore and Ernest Ialongo, "Introduction: Italy and the Euro-Mediterranean 'Migrant Crisis': National Reception, Lived Experiences, E.U. Pressures," *Journal of Modern Italian Studies* 23, no. 4 (August 8, 2018): 481–89, <https://doi.org/10.1080/1354571x.2018.1500787>; Tiziana Caponio and Teresa M. Cappiali, "Italian Migration Policies in Times of Crisis: The Policy Gap Reconsidered," *South European Society and Politics* 23, no. 1 (January 2, 2018): 115–32, <https://doi.org/10.1080/13608746.2018.1435351>.

(Nostrum)¹³ وإغلاق حدود أوروبا. يُركز ماكماهون وسيغونا على الأسباب الرئيسية التي دفعت المهاجرين إلى الفرار من بلدانهم من خلال إجراء مقابلات مع مهاجرين وصلوا إلى أوروبا لاستكشاف دوافعهم للتحرك على طول الطريق¹⁴. يُولي بعض الباحثين اهتمامًا لتأثير التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لمواجهة أزمة الهجرة. ويخلص باربوليسكو وفاخوري إلى أن هذه التدابير تؤثر على حماية اللاجئين وتطرح بعض الإشكاليات من منظور حقوق الإنسان¹⁵. ومع ذلك، يُركز ماكماهون وسيغونا على أسباب فرار المهاجرين بعد وصولهم إلى أوروبا، دون أن يُقدّم شرحًا مُفصّلًا لكيفية تعرّض حقوق الإنسان للمهاجرين للتهديد من خلال منعهم من الوصول إلى أوروبا¹⁶.

التعليق على الأدبيات السابقة:

على الرغم من المساهمة المهمة للأدبيات المذكورة أعلاه، لم يُمعن الباحثون النظر في سياسات الهجرة الإيطالية في ضوء أزمة المهاجرين أو انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون في دول العبور عند استبعادهم من أوروبا. ببساطة، ركّز معظم الباحثين على فكرة عامة عن سياسات الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي وإيطاليا، أو اختاروا استراتيجية واحدة أو اثنتين على الأكثر من اختيارهم، حيث خلصوا بإيجاز إلى أن هذه الإجراءات أدت إلى مآسي حقوق الإنسان، دون التعمق في تأثير هذه السياسات على المهاجرين وطالبي اللجوء كبشر. لذلك، من الضروري مراجعة سياسات الهجرة الإيطالية، والتي ستوضح أسباب هذه السياسات التي أدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للسياسات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المهاجرين واللاجئين، مثل الاتفاقيات الثنائية مع دول ثالثة.

المحور الأول: الوضع في ليبيا

في جميع أنحاء ليبيا، لا يزال النزاع الأهلي طويل الأمد، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب حماية الدولة، يُشكل أخطار جسيمة على الليبيين وغير الليبيين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. وقد تلقى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية معلومات موثوقة تؤكد أن الوضع الراهن في ليبيا لا يزال مروعًا، نظرًا لارتكاب أطراف النزاع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان¹⁷. لذلك، قبل استكشاف التهديدات الأمنية الإنسانية للمهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا، من المهم التأمل في السياق الأوسع للوضع الأمني في البلاد، والأثر الإنساني للحرب الأهلية على جميع المقيمين في ليبيا، بغض النظر عن جنسياتهم.

1-1 السياق السياسي

أدت الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011 إلى فراغ في السلطة، مما أدى إلى زعزعة استقرار البلاد. ومنذ ذلك الحين، تواجه ليبيا صراعات أهلية متواصلة، أسفرت عن تمزقها بسبب الانتماءات القبلية والجغرافية

13 بحرنا بالإيطالية mare nostrum عبارة نادى بها موسوليني في إيطاليا بعد أن أرسى قواعد الحكم في ليبيا وقد أراد بها أن يعارض ادعاءات بريطانيا وفرنسا بأن لهم مصالح ذات أهمية في البحر المتوسط، واستند موسوليني في قوله على أن مجموعة السواحل التي لإيطاليا على هذا البحر تزيد على ما لأية دولة أخرى.

14 Simon McMahon and Nando Sigona, "Navigating the Central Mediterranean in a Time of 'Crisis': Disentangling Migration Governance and Migrant Journeys," *Sociology* 52, no. 3 (March 27, 2018): 497–514, <https://doi.org/10.1177/0038038518762082>

15 Roxana Barbulescu, "Still a Beacon of Human Rights? Considerations on the EU Response to the Refugee Crisis in the Mediterranean," *Mediterranean Politics* 22, no. 2 (June 13, 2016): 301–8, <https://doi.org/10.1080/13629395.2016.1194546>; Fakhoury, *Tangled Connections*, Op. Cit, 1-17.

16 Simon McMahon and Nando Sigona, Op. Cit, 497–514.

17 International Criminal Court, "Statement to the United Nations Security Council on the Situation in Libya, Pursuant to UNSCR 1970 (2011)," www.icc-cpi.int, November 8, 2017, para.29, https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=otp_lib_unsc

والأيدولوجية، رافضةً أي جهود من المجتمع الدولي لمساعدتها على تحقيق الاستقرار في البلاد¹⁸. كما اتسمت ليبيا بالصراع المسلح، وضعف سيادة القانون، وتراجع احترام حقوق الإنسان والأمن. وتصف لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا النظام السياسي غير المنظم في ليبيا بأنه "هياكل مختلفة تعمل بقدرات مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة"¹⁹.

يوجد حاليًا مركزان رئيسيان للسلطة في ليبيا. الأول هو المجلس الرئاسي، ومقره طرابلس ويسيطر عليه فايز السراج، وكان نتيجة للاتفاق السياسي الليبي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة في ديسمبر 2015. وبموجب هذا الاتفاق، يسيطر المجلس الرئاسي على حكومة الوفاق الوطني، ومقرها طرابلس أيضًا. وتتمثل القوة الرئيسية الثانية في السلطات المتمركزة في برقة - المنطقة الشرقية من ليبيا - وحكومة عبد الله الثاني، ومقرها في البيضاء، وكلاهما تحت سيطرة المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي²⁰. ويواصل التحالفان استخدام القوة ضد بعضهما البعض بدلاً من السعي إلى المفاوضات لبدء مرحلة الانتقال السياسي. ومع وجود جهات خارجية تدور حول الكتلتين الليبيتين المختلفتين، فقد تحولت الحرب الأهلية إلى حرب دولية بشكل تدريجي²¹. وقد زاد هذا من تعقيدها ورفع من مخاطر الصراع المسلح في ليبيا، مما يشكل تهديدًا أكبر للأمن الدولي²².

منذ أبريل/نيسان 2019، تعمقت الحرب الأهلية في ليبيا عندما حاول الجنرال خليفة حفتر الاستيلاء على طرابلس بالقوة من حكومة الوفاق الوطني لتصحيح التاريخ وتصحيح أخطاء القذافي من خلال فرض حكمه العسكري الاستبدادي الجديد. ومع ذلك، أدت هذه المحاولة إلى تفاقم عدم الاستقرار في ليبيا وإيقاظ الصراع الأهلي في الغرب²³. والأهم من ذلك، أن الفوضى والصراع المسلح بين هذين الفصيلين المتنافسين تسببا في نزوح جماعي لآلاف الليبيين. ووفقًا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، يوجد حوالي 231000 مواطن في مناطق المواجهة، ويقيم 380000 مواطن في المناطق المتضررة من النزاع. نزح أكثر من 370 ألف شخص داخليًا بسبب اندلاع العنف، وقُتل مئات المواطنين منذ هجوم حفتر في أبريل/نيسان 2019²⁴. وكما ذكرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، شنت قوات الجيش الوطني الليبي والقوات المتحالفة معه في الفترة ما بين أبريل/نيسان 2019 ويناير/كانون الثاني 2020 حوالي 850 غارة جوية بطائرات بدون طيار و170 غارة أخرى بواسطة مقاتلات، بينما شنت حكومة الوفاق الوطني والقوات

¹⁸ Jonathan Winer, "ORIGINS OF THE LIBYAN CONFLICT AND OPTIONS FOR ITS RESOLUTION," 2019,

3-4, https://www.mei.edu/sites/default/files/2019-05/Libya_Winer_May%202019%20update_0.pdf

¹⁹ Report of the International Commission of Inquiry to Investigate All Alleged Violations of International Human Rights Law in the Libyan Arab Jamahiriya A/HRC/17/44 Advance Unedited Version" (Human Rights Council, 2011), para.46,

https://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.44_AUV.pdf

²⁰ Aldo Liga, "PLAYING WITH MOLECULES' The Italian Approach to Libya" (Etudes d'ifri, 2018), 11,

https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/liga_playing_with_molecules_italian_approach_to_libya_2018.pdf.

²¹ Tarek Megerisi, "Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War," *Africa Security Briefs* 37, no. 37 (May 1, 2020): 1, <https://www.questia.com/library/journal/1P4-2406984147/geostrategic-dimensions-of-libya-s-civil-war>.

²² Tarek Megerisi, "Libya's Global Civil War." European Council on Foreign Relations, June 26, 2019, https://www.ecfr.eu/publications/summary/libyas_global_civil_war1.

²³ Winer, Jonathan. "ORIGINS OF THE LIBYAN CONFLICT AND OPTIONS FOR ITS RESOLUTION," 2019. https://www.mei.edu/sites/default/files/2019-05/Libya_Winer_May%202019%20update_0.pdf.

²⁴ OCHA, "LIBYA Situation Report," April 29, 2020, 3, <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Situation%20Report%20-%20Libya%20-%202029%20Apr%202020.pdf>.

التابعة لها ما يقرب من 250 غارة جوية²⁵. وفي عام 2019، قُتل 284 مدنيًا، وأصيب 363 آخرون بسبب النزاع المسلح في ليبيا²⁶. ولكن في الحقيقة، لا يقتصر الصراع على السلطة على هذه القوى الوطنية فحسب، بل يمتد ليشمل القبائل والجماعات المسلحة والقوى الإقليمية والدولية التي تحاول الوصول إلى السلطة دون أي أساس سياسي ملزم²⁷. ومنذ اندلاع الثورة، شنت الجماعات المسلحة عدة هجمات في المناطق الحضرية من العاصمة، وفي جميع أنحاء ليبيا، دون النظر في عواقب أفعالها أو حياة المدنيين²⁸. وفي العديد من المناطق، تخضع بعض مرافق الاحتجاز لسيطرة الجماعات المسلحة، وفي بعض الحالات، تم تمكينها من قبل السلطات للقيام بذلك²⁹. ومن اللافت للنظر أن الجماعات المسلحة تحصل على أجور عالية من الدولة للقيام بمهام أمنية، ومعظمها يتصرف بدرجة عالية من الاستقلالية³⁰.

2-1 الأثر الإنساني للحرب الأهلية في ليبيا

منذ عام 2014، كان أثر الحرب الأهلية وانعدام الاستقرار في ليبيا مدمرًا. تأثرت حياة ملايين الأشخاص في جميع أنحاء ليبيا، ونزح الآلاف وحُرموا من الحصول على احتياجاتهم الأساسية. وتسجل ليبيا الآن أحد أعلى مستويات النزوح في أفريقيا³¹. وقد أصبح النزوح الداخلي "سمة دائمة من سمات حياة الكثيرين في ليبيا"³². وتعرضت العديد من المناطق المكتظة بالسكان والمساجد والمستشفيات للهجوم، مما تسبب في أضرار جسيمة للبنية التحتية³³. فعلى سبيل المثال، في عام 2019، أفادت منظمة الصحة العالمية بوقوع 61 هجومًا على مرافق الرعاية الصحية نتيجة للنزاع المسلح³⁴. لقد قلّصت الأزمة الإنسانية قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية. ورغم قدرة بعض المنظمات الإنسانية على الوصول إلى بعض المواقع، إلا أن أماكن أخرى يصعب الوصول إليها تمامًا³⁵. ويحتاج النازحون داخليًا إلى الدعم، بما في ذلك توفير المواد الغذائية وغير الغذائية والمأوى لمن يقيمون في المدارس والمباني العامة الأخرى³⁶. ويعاني النازحون داخليًا في المجتمعات المضيفة من ارتفاع أسعار الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والوقود، لدرجة أن مستوى الأسعار تضاعف في بعض الحالات مقارنة

²⁵ United Nations Security Council, "United Nations Support Mission in Libya: Report of the Secretary-General, S/2020/41," 2020, https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/sg_report_to_sc_15_january_2020_eng.pdf

²⁶ UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Press briefing on Libya," 2019.

²⁷ Liga, Aldo. "PLAYING WITH MOLECULES' The Italian Approach to Libya." Etudes d'ifri, 2018. https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/liga_playing_with_molecules_italian_a_pproach_to_libya_2018.pdf.

²⁸ Amnesty International, "Libya: Teetering on the Edge: Ongoing Human Rights Violations and Abuses in Libya," March 3, 2014, 1-3, <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE19/001/2014/en/>.

²⁹ Human Rights Council, "Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya: Detailed Findings A/HRC/31/CRP.3," February 15, 2016, para 33, https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/A_HRC_31_CRP_3.pdf.

³⁰ Ibid, para 52.

³¹ Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), "Africa Report on Internal Displacement," 2017, 1, <https://bit.ly/2HSgplf>.

³² UN General Assembly. "Report of the Special Rapporteur on the Human Rights of IDPs," 2017, 1, <http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html>.

³³ Amnesty International, "Libya: Teetering on the Edge: Ongoing Human Rights Violations and Abuses in Libya, Op. Cit., pp.1- 3.

³⁴ UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Press briefing on Libya," 2019.

³⁵ UN High Commissioner for Refugees (UNHCR) "UNHCR Position on Returns to Libya - Update I," 2015, <https://www.refworld.org/docid/561cd8804.html>.

³⁶ Ibid, 6.

بما كان عليه قبل اندلاع النزاع³⁷. علاوة على ذلك، عانى العديد من الليبيين من فقدان مصدر دخلهم أو العمل دون أجر، في حين ارتفعت تكلفة المعيشة بشكل ملحوظ³⁸. خلص بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في ختام زيارته إلى ليبيا في عام 2020 إلى أن المدنيين في ليبيا يعانون بشدة من الانفجارات والقصف الذي دمر أحياء بأكملها ومرافق صحية ومدارس. يعيش الليبيون في خوف دائم، وتكافح بعض العائلات من أجل إعالة أنفسهم. كما ذكر أن "مزيج الانهيار الاقتصادي والصراع المطول يجعل من الصعب على الناس الحصول على حتى أبسط المواد والخدمات، مثل الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم"³⁹. وعلاوة على ذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي إلى توفير أرضية خصبة لنشوء الاقتصاد المظلم، القائم على الموارد والأنشطة غير القانونية مثل النفط والاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة⁴⁰. ونتيجة لذلك، مهد هذا الطريق لشبكات التهريب لتزدهر وتخلق سوقاً مربحة. لم يستثن هذا الدمار المقلق اللاجئين وطالبي اللجوء، الذين غادروا بلادهم أملاً في إيجاد ملاذ آمن آخر. ووفقاً لتقرير الاحتياجات الإنسانية في ليبيا لعام 2019، يحتاج 823,000 شخص، بمن فيهم النازحون داخلياً والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء في ليبيا، إلى دعم إنساني⁴¹. وبسبب وضعهم، يُحرمون من الحصول على الاحتياجات الأساسية في معظم القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم⁴². كما أن للصراع تأثيراً سلبياً على سبل عيش المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يفتقرون إلى مصدر دخل ثابت⁴³. وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) عدة حوادث اعتداء على مراكز احتجاز، ومخيمات للنازحين، وأماكن ترفيهية، ومنازل مدنية⁴⁴. تُخزن الجماعات المسلحة في ليبيا أسلحتها وذخائرها بالقرب من مواقع مدنية ومراكز احتجاز يُحتجز فيها المهاجرون واللاجئون⁴⁵. وكانت الاحتياجات الأساسية للمهاجرين واللاجئين في وضع حرج⁴⁶. في أعقاب هذا الهجوم، طلبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإفراج عن 5600 مهاجر ولاجئ محتجزين في مراكز احتجاز في جميع أنحاء ليبيا لإجلالهم إلى دول أخرى، حيث يمكن إعادة توطينهم. كما دعت المفوضية المجتمع الدولي إلى توفير المزيد من فرص الإجلاء وإعادة التوطين⁴⁷.

³⁷ Ibid, 7.

³⁸ UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). "UNHCR Position on Returns to Libya - Update II," 2018, <https://www.refworld.org/docid/5b8d02314.html>

³⁹ International Committee of the Red Cross (ICRC), "Libya: Civilians Face Deep Suffering from Long Conflict, as Fighting Forces Schools and Health Facilities to Close," *International Committee of the Red Cross*, February 13, 2020, <https://www.icrc.org/en/document/libya-civilians-face-deep-suffering-long-conflict-fighting-forces-schools-health-facilitie>

⁴⁰ MSF, "Libya's Cycle of Detention", Op. Cit.

⁴¹ UNHCR. "UNHCR Submission for the Universal Periodic Review – Libya – UPR 36th Session (2019)," 2019, 1, <https://www.refworld.org/docid/5e1749392.html>.

⁴² UN High Commissioner for Refugees (UNHCR) "UNHCR Position on Returns to Libya - Update I, Op. Cit, pp. 8-9.

⁴³ Ibid, p. 7.

⁴⁴ UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Situation of human rights in Libya, and the effectiveness of technical assistance and capacity-building measures received by the Government of Libya," 2018, <https://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html>.

⁴⁵ UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Press briefing on Libya, Op. Cit.

⁴⁶ IOM, "International Approach to Refugees and Migrants in Libya Must Change": IOM Director General António Vitorino and UN High Commissioner for Refugees Filippo Grandi," International Organization for Migration, July 12, 2019, <https://www.iom.int/news/international-approach-refugees-and-migrants-libya-must-change-iom-director-general-antonio>.

⁴⁷ Ibid.

المحور الثاني: سياق المهاجرين واللاجئين في ليبيا

2-1 وضع اللاجئين والمهاجرين بموجب القانون الليبي

ثمة إشكالية بأن ليبيا ليست طرفاً موقَّعةً على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو بروتوكولها لعام 1967. ومع ذلك، فقد صادقت على اتفاقية عام 1969 في أفريقيا (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية)، التي تُنظم الجوانب الخاصة بقضايا اللاجئين، وهي أيضاً دولة موقعة على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول)⁴⁸. ونظراً لأن أحكام اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين مُدمجة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، فإن الأطراف الموقعة ملزمة بالالتزام باتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبرتوكولها⁴⁹.

وفقاً للقانون الليبي، يُجرّم كل دخول غير نظامي إلى ليبيا أو الخروج منها أو الإقامة فيها، دون تمييز بين اللاجئين أو طالبي اللجوء أو المهاجرين. يواجه أولئك الذين يتم تحديد وضعهم على أنهم غير نظاميين الاحتجاز لفترات طويلة في ظروف مهينة حيث تحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بشكل متكرر. ووفقاً للقانون رقم 6 لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة وخروج الأجانب، فإن كل من دخل البلاد أو حاول الخروج منها بشكل غير نظامي يُعتبر عرضة للسجن والترحيل. وقد عُدّل هذا القانون بالقانون رقم 2 لسنة 2004، الذي وضع المزيد من القيود على متطلبات التأشيرة وجرّم التهريب. وفي عام 2010، دخل القانون رقم 19 بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية حيز التنفيذ، مما أجاز احتجاز وترحيل المهاجرين واللاجئين ذوي الوضع غير النظامي. ويحظر القانون الوضع غير النظامي للمهاجرين واللاجئين حيث تنص المادة 11 على "الحبس مع الشغل أو بغرامة لا تتجاوز 1000 دينار ليبي". وتنص المادة 10 من القانون على أنه ينبغي معاملة المهاجرين باحترام لكرامتهم وحقوقهم⁵⁰.

على الرغم من أن الحق في اللجوء مذكور في المادة 10 من الإعلان الدستوري المؤقت الليبي لعام 2011⁵¹، إلا أنه لا توجد إجراءات لجوء قوية في القانون أو الممارسة⁵². في الواقع، لا يوجد تمييز واضح بين اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين الموجودين في ليبيا. ونتيجة لهذا النقص في الاعتراف باللاجئين كفئة مختلفة تحتاج إلى وضع قانوني محدد، لم تُنشأ ليبيا نظامها الوطني للجوء، ولا تمتلك هيكل تنظيمية للتعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء⁵³. وبالتالي، يخضع جميع الأجانب لقوانين الهجرة الوطنية، بمن فيهم المهاجرون، بغض النظر عن وضعهم، ويخضعون للاحتجاز بموجب القانون رقم 19 لسنة 2010⁵⁴.

من المهم أيضاً الإشارة إلى أنه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يُعتبر الدخول أو الإقامة غير النظامية داخل أي بلد جريمة جنائية نظراً لعدم ارتكاب أي جرائم⁵⁵. ورغم سعي ليبيا للسيطرة على الهجرة، فإن تجريم الدخول غير النظامي إلى الأراضي الليبية أدى إلى اعتقال واحتجاز غير قانونيين⁵⁶. لذلك، يمكن القول إن القانون المحلي الليبي لا يتوافق مع القواعد الدولية، وبالتالي ينتهك أحد حقوق الإنسان الأساسية. وكما لخصت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن

⁴⁸ UNHCR. "UNHCR Submission for the Universal Periodic Review, Op. Cit.

⁴⁹ Hamood, Sara. *African transit migration through Libya to Europe: the human cost*. Cairo: American University in Cairo, Forced Migration and Refugee Studies, 2006. http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/reports/Documents/African_Transit_Migration_through_Libya_-_Jan_2006_000.pdf

⁵⁰ UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Situation of human rights in Libya, Op. Cit.

⁵¹ تنص المادة ١٠ على أن "تضمن الدولة حق اللجوء بموجب قانون صادر عن البرلمان. ويُحظر تسليم اللاجئين السياسيين".

⁵² UNHCR. "UNHCR Submission for the Universal Periodic Review, Op. Cit.

⁵³ Hamood, "African transit migration", Op. Cit. p. 19.

⁵⁴ OHCHR, "Situation of human rights", Op. Cit., p. 25.

⁵⁵ UNSMIL and OHCHR. 'DETAINED AND DEHUMANISED' REPORT ON HUMAN RIGHTS ABUSES AGAINST MIGRANTS IN LIBYA," December 13, 2016, 11.

⁵⁶ International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families – General comment No.2 on the rights of migrant workers in an irregular situation and members of their families, CMW/C/GC/2, United Nations Treaty Series, August 28, 2013.

"احتجاز المهاجرين لأسباب تتعلق بوضعهم القانوني المتعلق بالهجرة لا ينبغي أن يكون إلزاميًا أو تلقائيًا"، وأن تقنين الاحتجاز بموجب القانون المحلي لا يلغي المسؤولية القانونية للبلد بموجب القانون الدولي.⁵⁷

2-2 عدم وجود حماية من الدولة

بعد سقوط القذافي، عجزت السلطات الليبية عن توفير الحماية للأفراد المعرضين للخطر من قبل جهات فاعلة غير حكومية⁵⁸. وفي تقرير نُشر عام 2014، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن السلطات فشلت في إدانة المسؤولين عن نشر العنف وارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين منذ عام 2011⁵⁹. وقد مهد هذا الفشل الطريق أمام الجماعات المسلحة لارتكاب المزيد من الانتهاكات. وجاء في تقرير آخر نشرته منظمة العفو الدولية عام 2014 أن "الإفلات من العقاب لا يزال قائمًا على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها قوات الأمن الحكومية"⁶⁰. وأخيرًا، كشف المسؤولون الليبيون عن عجزهم عن توفير الحماية من التدمير والقتل غير القانوني الذي ترتكبه جهات فاعلة غير حكومية⁶¹. لقد ساهم وجود حكومتين متنافستين، تدّعي الشرعية وحدها، بشكل كبير في تدهور الوضع الأمني في ليبيا. وحتى عندما كانت هناك حكومة واحدة تدّعي السلطة، تجاهلت الجماعات المسلحة شرعيتها. كما أن حكم البلاد دون وجود جهاز شرطة ونظام قضائي فاعلين في العديد من المناطق زاد من عجز السلطات عن توفير الحماية للسكان⁶². وقد ذكرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرهما بعنوان "يأس وخطر: تقرير عن حالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا"، أن السلطات إما مترددة أو غير قادرة على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا⁶³. في ظل غياب سيادة القانون، تعجز السلطات عن توفير الحد الأدنى من الحماية للأفراد، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء، المعرضون لخطر الاضطهاد أو التعذيب أو الإيذاء الجسيم. هذا بالإضافة إلى أن المهاجرين وطالبي اللجوء لا يفكرون في طلب الحماية من السلطات الليبية نظرًا لوضعهم غير النظامي في ليبيا.

2-3 مفهوم البلد الثالث الآمن

يُعدّ توجيه الإجراءات أحد أدوات الاتحاد الأوروبي التي تُحدّد التدابير التي يجب على الدول الأعضاء اتخاذها لتحديد إمكانية إعادة قبول طالبي اللجوء في "دولة ثالثة آمنة"⁶⁴. ومع ذلك، فقد تعرّض توجيه الإجراءات لانتقادات بسبب تطبيقه سياسة الدولة الثالثة الآمنة على الدول التي تُعاني من انتهاكات مشكوك فيها لحقوق الإنسان. وقد كان مصطلح "دولة ثالثة آمنة" بحد ذاته محلّ جدل قانوني في الأدبيات. ومع ذلك، ركزت النقاشات على تصنيف الشروط اللازمة لاعتبار دولة ثالثة آمنة وفقًا لمعايير القانون الدولي⁶⁵.

⁵⁷ UNSMIL and OCHCR, "Detained and Dehumanised", Op. Cit., 9.

⁵⁸ The Netherlands Ministry of Foreign Affairs, "Libya: Vulnerable Groups," 2014, 5, <https://www.refworld.org/docid/54afd9224.html>.

⁵⁹ Human Rights Watch, "Libya: Assassinations May Be Crimes Against Humanity," Refworld, 2014, <https://www.refworld.org/docid/542560db4.html>.

⁶⁰ Amnesty International, "Libya: Teetering on the Edge, Op. Cit

⁶¹ The Netherlands Ministry of Foreign Affairs, "Libya: Vulnerable", Op. Cit, 7.

⁶² Ibid, 7.

⁶³ UNSMIL and OHCHR, "Desperate and dangerous: Report on the human rights situation of migrants and refugees in Libya," 2018, <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/LibyaMigrationReport.pdf>.

⁶⁴ Yilmaz, Bugra, and Inger Österdahl. "The Readmission Agreement between the EU and Turkey Compatible with the Right to Seek Asylum?," 2014 <https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:722210/FULLTEXT01.pdf>.

⁶⁵ Roberto Cortinovis, "The Role and Limits of the Safe Third Country Concept in EU Asylum Policy," Research Social Platform on Migration and Asylum, July 2018, 4, <http://www.resoma.eu/publications/discussion-brief-role-and-limits-safe-third-country-concept-eu-asylum-policy>.

وبشكل رئيسي، هناك شروط جوهرية رئيسية يجب على الدولة اتباعها لاعتبارها "آمنة"، هذه الشروط هي:⁶⁶

- تقييم طلبات اللجوء.
- عدم انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.
- احترام الأمن الإنساني للمهاجرين وطالبي اللجوء.
- عدم تعريض المهاجرين وطالبي اللجوء لخطر الاضطهاد بموجب الأسباب الخمسة المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين لعام 1951.
- دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

تجاهلت إيطاليا هذه الشروط، وسعت إلى إبرام اتفاقيات إعادة قبول مع دول ثالثة لا تُعتبر آمنة. ورغم توثيق العديد من منظمات حقوق الإنسان لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطات الليبية بحق رعايا دول ثالثة، إلا أن إيطاليا لم تُراجع اتفاقياتها مع ليبيا. ولا تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليبيا "دولة ثالثة آمنة" نظراً لعدم تمتع أي شخص بالحماية الدولية على أراضيها⁶⁷. وحتى قبل اندلاع حالة انعدام الأمن الحالية في ليبيا، لم تكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتبر ليبيا دولة آمنة نظراً لغياب نظام لجوء فعال، وانتشار الانتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين، وغياب حماية الدولة من هذه الانتهاكات⁶⁸. فيما يتعلق باعتراض المهاجرين وإنقاذهم في البحر، ووفقاً للقانون البحري الدولي، ينبغي إنزال المهاجرين في مكان آمن تُحترم فيه حقوق الإنسان لمن يتم إنقاذهم. بعد إنقاذهم في البحر، "يجب تجنب إنزالهم في مناطق تُهدد فيها حياتهم وحياتهم"⁶⁹. ونظراً لعدم استقرار الوضع الأمني وتهديدات الأمن الإنساني لمواطني الدول الثالثة، تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه لا يمكن اختيار ليبيا كمكان آمن للإنزال⁷⁰.

المحور الثالث: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا

لا يمكن للمهاجرين واللاجئين التمتع بالحماية داخل الأراضي الليبية. نظرياً، تُعتبر ليبيا طرفاً في سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، وعليها التزامات باحترام وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفراد داخل أراضيها. من بين هذه المعاهدات: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. كما أن ليبيا دولة موقعة على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب⁷¹. لكن على أرض الواقع يختلف الوضع تماماً. فرغم هذه الوثائق الملزمة قانوناً، لا تستطيع ليبيا، نظراً لغياب البنية القانونية، التصديق على هذه الالتزامات. وبالتالي، ووفقاً للتقارير التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين مُعرّض لخطرٍ متزايد⁷². وتُرتكب

⁶⁶ Pascale, Giuseppe. "Is Italy Internationally Responsible for the Gross Human Rights Violations against Migrants in Libya?" 56 (2019): 35–58. http://www.qil-qdi.org/wp-content/uploads/2019/03/03_Externalizing-migration-control_PASCALE_FIN_mod.pdf.

⁶⁷ UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). "UNHCR Position on Returns to Libya - Update II, Op. Cit, para 41.

⁶⁸ Ibid, para 41.

⁶⁹ International Maritime Organization (IMO), "Resolution MSC.167(78), Guidelines on the Treatment of Persons Rescued At Sea," Refworld, May 20, 2004, para 6.17, <https://www.refworld.org/docid/432acb464.html>.

⁷⁰ UNHCR, "UNHCR Position- Update II", Op. Cit, para 42

⁷¹ OHCHR, "Situation of human rights," para 11.

⁷² Human Rights Council, "Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya, Op. Cit, para 246

انتهاكاتٌ جسيمةٌ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب⁷³. وقد أوضح ليونارد دويل، المتحدث الرئيسي باسم المنظمة الدولية للهجرة في جنيف عام 2017، ما يلي: "إن المهاجرين الذين يذهبون إلى ليبيا أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا، ليس لديهم أي فكرة عن التعذيب الذي ينتظرهم على الحدود مباشرة. وهناك يصبحون سلعاً تُشتري وتُباع ثم تُرمى عندما لا يكون لها أي قيمة"⁷⁴.

لقد ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والقتل غير القانوني، والاختطاف، والنزوح القسري للأشخاص، والهجمات العشوائية، مما أثر على الأمن البشري. ولا تتعرض السلامة الجسدية فقط للتهديد الوشيك، بل تدهورت أيضاً الصحة العقلية والحالة النفسية للأشخاص بشكل كبير بسبب النزاع⁷⁵.

بمعنى آخر، إن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المواطنين الليبيين في ليبيا معروفة جيداً للمجتمع الدولي، فإذا كان هذا هو حال المواطنين الليبيين، فكيف يُمكن لإيطاليا التفاوض على اتفاقيات مع دولة لا تُحترم فيها سلامة مواطنيها؟ وكيف يُمكن اعتبارها دولة آمنة لاستضافة المهاجرين واللاجئين؟ لم تمنع هذه الحوادث والوثائق الإيطالية من السعي إلى إعادة القبول وعقد اتفاقيات ثنائية مع ليبيا. يُعد وقف تدفقات الهجرة إلى إيطاليا أولوية قصوى، بغض النظر عن العواقب. لذلك، سيركز القسم الفرعي التالي على الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها لجنة الهجرة واللجوء وقوات الأمن ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا.

المحور الرابع: التعاون الإيطالي مع ليبيا في ملف الهجرة بين ضبط الحدود وانتهاك الحقوق

لا تلتزم ليبيا بالمعايير الدولية المتعارف عليها التي تحمي حقوق الإنسان الأساسية، كالحق في الحرية والحق في عدم التعرض للتعذيب. كما تنتهك السلطات الليبية بعض اتفاقيات حقوق الإنسان التي أقرتها الحكومة السابقة والتي لا تزال مُلزِمة لليبيا حتى بعد الإطاحة بالقذافي خلال الربيع العربي⁷⁶. ورغم أن جميع الانتهاكات والتجاوزات المذكورة أعلاه التي تعرض لها المهاجرون وطلالبي اللجوء تقع تحت الولاية القضائية الليبية، فإن إيطاليا وليبيا مسؤولتان دولياً عن هذه الأفعال غير المشروعة.

بشكل عام، لا يتعارض التعاون مع دول العبور مع القانون الدولي، طالما أنها تُعتبر آمنة وفقاً للمتطلبات المذكورة آنفاً. ومما لا شك فيه، وبغض النظر عن نية إيطاليا وراء سياساتها التقييدية، فإن ليبيا لا تُعتبر دولة عبور آمنة. إضافةً إلى ذلك، لا تمتلك ليبيا نظاماً وطنياً للجوء، وليست من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951. كما تُجرّم ليبيا الهجرة غير النظامية، ويُعاقب عليها بالاحتجاز.

رغم تصريحات المنظمات الدولية التي تُقرّ بخطورة وضع حقوق الإنسان في ليبيا، لم تتخذ الحكومة الإيطالية التدابير اللازمة لمعالجة المخاوف المتعلقة بتأثير تعاون إيطاليا مع ليبيا في مجال الهجرة على المهاجرين واللاجئين⁷⁷. في 2 فبراير/شباط 2020، مددت إيطاليا مذكرة التفاهم مع ليبيا لثلاث سنوات أخرى دون أي تعديلات. وبموجب الاتفاقية، تواصل إيطاليا مساعدة لجنة الحدود البحرية في اعتراض

⁷³Amnesty International, "Libya 2019," 2019, <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/libya/report-libya/>

⁷⁴IOM, "International Approach to Refugees and Migrants in Libya Must Change": IOM Director General António Vitorino and UN High Commissioner for Refugees Filippo Grandi," International Organization for Migration, July 12, 2019, <https://www.iom.int/news/international-approach-refugees-and-migrants-libya-must-change-iom-director-general-antonio>

⁷⁵ UNHCR. "Libya Protection Sector Strategy 2018-2019," 2017, 1, <https://www.refworld.org/docid/5b641f854.html>.

⁷⁶ انظر: اتفاقية عام 1926 لقمع تجارة الرقيق والعبودية (كما تم تعديلها في عام 1952 تحت رعاية الأمم المتحدة)؛ وعهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984؛ وبروتوكول عام 2000 لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004.

⁷⁷ Amnesty International, "Libya's Dark Web", 59.

القوارب في البحر وإعادة الأشخاص إلى ليبيا، حيث يُحتجزون ويواجهون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان⁷⁸.

علاوةً على ذلك، تُنكر إيطاليا أي مسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا. ووفقاً للحكومة الإيطالية، لم تقع هذه الانتهاكات تحت الولاية القضائية الإيطالية، ولبيا الحق في منع المهاجرين غير النظاميين من التنقل في أراضيها دون قيود نظراً لعدم قانونية دخولهم ووجودهم في البلاد. وفيما يتعلق بسياسة الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الحدود إلى ليبيا، تُنكر إيطاليا أن مثل هذه الأساليب تدعم ليبيا في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين⁷⁹. بل على العكس، تؤكد إيطاليا أن مذكرة التفاهم لعام 2017، وهي أداة أساسية في هذا النهج، تُعزز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في ليبيا، حيث أن ليبيا مُلزَمة بموجب المادة 5 باحترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين.

بالنظر إلى أن الهدف الرئيسي للنهج الإيطالي هو الحد من تدفقات الهجرة، يُمكن إثبات مسؤولية إيطاليا عن التواطؤ مع ليبيا في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين العالقين في ليبيا. كأداة للحد من تدفقات الهجرة، قدمت إيطاليا دعماً مالياً وفنياً، بالإضافة إلى التدريب وأنشطة بناء القدرات الأخرى، لدول ثالثة، وخاصة ليبيا. ولكن هل تُراعي إيطاليا كيفية استخدام التمويل المُقدم؟ وهل هناك أي شروط لضمان احترام حقوق المهاجرين؟ لا تخضع هذه الاتفاقيات للرقابة، وليست مشروطة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية. الهدف الوحيد من هذه الاتفاقيات هو منع المهاجرين من الوصول إلى أوروبا بغض النظر عن العواقب. في الواقع، تُقدم إيطاليا للسلطات الليبية، التي ترتكب الانتهاكات المذكورة أعلاه، الدعم الفني واللوجستي. ومن ثم، فإن خفر السواحل الليبي هو الذي يعترض المهاجرين واللاجئين ويُعرض أمنهم للخطر. علاوةً على ذلك، تُقدم إيطاليا لليبيا أموالاً تُستخدم لبناء وإدارة مراكز الاستقبال الليبية وتغطية رواتب الموظفين العاملين فيها. بعبارة أخرى، تُسهّل هذه المساعدات لليبيا الحفاظ على الوضع الناتج عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين.

وبموجب المادة 17 من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، فإن الدولة التي تساعد دولة أخرى في ارتكاب فعل غير مشروع دولياً تكون مسؤولة دولياً عن القيام بذلك إذا " (أ) فعلت تلك الدولة ذلك وهي على علم بظروف الفعل غير المشروع دولياً؛ و (ب) كان الفعل غير مشروع دولياً إذا ارتكبه تلك الدولة". وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب المادة 30 (أ) من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، يتعين على إيطاليا إنهاء عملها المستمر في تقديم المساعدة التي تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا⁸⁰. لذا، تنتهك إيطاليا، بفعلها هذا، المادتين 17 و 30 (أ) من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

الخاتمة:

منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، بدأت إيطاليا تدريجياً في تبني سياسات خارجية مثيرة للجدل لمنع المهاجرين وطالبي اللجوء من دخول أراضيها. ثم اتخذت هذه السياسات منحىً أكثر تقييداً نتيجة عوامل خارجية وداخلية. تتمثل العوامل الخارجية في تزايد تدفقات الهجرة، وخاصةً بعد الربيع العربي، وضغط الاتحاد الأوروبي على إيطاليا. أما العوامل الداخلية فتتمثل في الإعلام ودوره في حشد المواطنين ضد

⁷⁸ Yasha Maccanico, "Italy Renews Memorandum with Libya Analysis Italy Renews Memorandum with Libya, as Evidence of a Secret Malta-Libya Deal Surfaces," 2020, <https://www.statewatch.org/media/documents/analyses/no-357-renewal-italy-libya-memorandum.pdf>; Amnesty International, "Libya: Renewal of Migration Deal Confirms Italy's Complicity in Torture of Migrants and Refugees," 2020, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/01/libya-renewal-of-migration-deal-confirms-italys-complicity-in-torture-of-migrants-and-refugee>.

⁷⁹ Pascale, Giuseppe. "Is Italy Internationally Responsible for the Gross Human Rights Violations against Migrants in Libya?", Op. Cit, 42.

⁸⁰ Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with Commentaries 2001" (2001), https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/commentaries/9_6_2001.pdf.

الهجرة غير النظامية، والخوف العام، وتصاعد النزعة القومية. وقد دفعت هذه العوامل إيطاليا إلى توسيع نطاق سياساتها المتعلقة بالهجرة إلى دول ثالثة، وبالأخص ليبيا.

نُقلت مسؤولية الهجرة وإدارة الحدود إلى الدول الثالثة المجاورة، من خلال تقديم مساعدات مالية لها كحافز لجهودها في الحد من تدفقات الهجرة. علاوة على ذلك، اتخذت الحكومة الإيطالية بعض الإجراءات لإطلاق عمليات بحث وإنقاذ لتأمين حدودها الخارجية. كما أنشأت إيطاليا بؤراً ساخنة، انتقدتها العديد من المنظمات الدولية لتجاهلها الأمن الإنساني للمهاجرين وطالبي اللجوء.

تشير الأدلة إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان هي عواقب مباشرة لسياسات الهجرة الإيطالية المطبقة في البحر الأبيض المتوسط. وقد أصبح الارتباط بين السياسات الخارجية لإيطاليا وانتهاكات حقوق الإنسان واضحاً الآن. تسيطر إيطاليا وتوجه عمليات الإعادة في البحر الأبيض المتوسط، والتي تستند إلى اعتراض السفن التي تحمل المهاجرين وإعادتهم بالقوة إلى ليبيا. وبذلك، تنتهك إيطاليا مبدأ عدم الإعادة القسرية، وتنتهك الاتفاقيات الثنائية بين إيطاليا ودول ثالثة حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين بمنعهم من مغادرة البلدان غير الآمنة. وتؤدي اتفاقيات إعادة القبول إلى ترحيل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، حيث قد تكون حياتهم معرضة للخطر. وعلى الرغم من مزاعم إيطاليا بأن هدفها الرئيسي هو حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وطالبي اللجوء من خلال مكافحة الاتجار بالبشر، فإن سلامة المهاجرين كانت أداة إيطاليا لتبرير إجراءاتها الحدودية التقييدية.

في الواقع، لإيطاليا الحق في التعاون مع الدول الأخرى في تنظيم دخول الأجانب؛ ومع ذلك، يجب أن يكون هذا التعاون متوافقاً مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان ومحترماً لها. مخاوف إيطاليا تركز على تأمين حدودها بغض النظر عن حماية الأمن الإنساني للمهاجرين. وتستند بعض المخاوف إلى الحق في حماية المهاجرين من المهربين، دون مراعاة حقوق أساسية أخرى عندما يُحرم المهاجرون من الوصول إلى أوروبا أو يُحتجزون في مراكز معالجة طالبي اللجوء أو دول ثالثة. بالإضافة إلى ذلك، تتعارض هذه السياسات الخارجية مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد ساهمت في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية؛ ومن بين الحقوق التي تُنتهك الحق في طلب اللجوء، والحق في الحرية، والحماية من الإعادة القسرية، والتعذيب، وسوء المعاملة.

تجاهلت إيطاليا الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين، وواصلت دعمها لخفر السواحل الليبي من خلال تدريبهم وتقديم الدعم الفني والمالي لهم. وتدعم السلطات الإيطالية خفر السواحل الليبي في ليبيا لوقف تدفقات الهجرة، ولم تضع إيطاليا آليات لضمان احترام الأمن الإنساني للمهاجرين واللاجئين عند تعاونها مع خفر السواحل الليبي.

لا يمكن اعتبارها بلداً ثالثاً آمناً للمهاجرين وطالبي اللجوء. لقد كان أثر الحرب الأهلية في ليبيا مدمراً، ليس فقط على المواطنين، بل أيضاً على المهاجرين وطالبي اللجوء وغير الليبيين عموماً. كما أن ليبيا ليست طرفاً موقعاً على اتفاقية عام 1951، وتفتقر إلى نظام لجوء وطني فعال. علاوة على ذلك، يُجرّم القانون الليبي الدخول غير النظامي ويُقنّن احتجاز المهاجرين غير النظاميين، دون وجود آليات للتمييز بين المهاجرين وطالبي اللجوء.

خلاصة القول، تمزقت ليبيا نتيجة للصراعات الأهلية المستمرة منذ سقوط القذافي عام 2011. وكان تأثير الحرب مدمراً، ليس فقط على المواطنين، بل أيضاً على المهاجرين وطالبي اللجوء وغير الليبيين عموماً. علاوة على ذلك، فإن ليبيا ليست طرفاً موقعاً على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 أو بروتوكولها لعام 1967. وحتى فيما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان الموقعة، لا يُمكن للسلطات الليبية المصادقة على هذه الالتزامات. بمعنى آخر، لا تُعتبر ليبيا "دولة ثالثة آمنة". ورغم كل هذه الأدلة التي تُثبت عدم إمكانية اعتبار ليبيا دولة آمنة، لم تُراجع إيطاليا اتفاقياتها معها. وترتكب انتهاكات مخالفة لحقوق الإنسان في ليبيا بسبب سياسات الهجرة الإيطالية التي لا تتوافق مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان. لقد ساهمت سياسات إيطاليا بشكل كبير في انتهاكات حقوق الإنسان التي لم ترتكبها إيطاليا نفسها، بل من خلال السلطات الليبية.

لقد حان الوقت للاعتراف بأن أهداف سياسات الهجرة الإيطالية، سواء في ليبيا أو غيرها من الدول، هي منع تدفق المهاجرين من دخول إيطاليا بأي ثمن، وليس منع الموت أو مكافحة الاتجار بالبشر كما يُزعم. لا شك أن تأمين حدود إيطاليا أمرٌ بالغ الأهمية، ولكن لا ينبغي أن يكون على حساب حقوق المهاجرين. يجب

على إيطاليا إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالهجرة الخارجية، والاعتراف بالعواقب الوخيمة لهذه السياسات على الأمن الإنساني للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. كما يجب عليها إعادة النظر في جميع الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات إعادة القبول، غير القانونية، مع الدول الأخرى.

المراجع

- Aldo Liga, “‘PLAYING WITH MOLECULES’ The Italian Approach to Libya” (Etudes d’ifri, 2018), 11, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/liga_playing_with_molecules_italian_approach_to_libya_2018.pdf
- Amnesty International, “Libya 2019,” 2019, <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/libya/report-libya/>
- Amnesty International, “Libya: Teetering on the Edge: Ongoing Human Rights Violations and Abuses in Libya,” March 3, 2014, 1-3, <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE19/001/2014/en/>
- Amnesty International, “Libya’s Dark Web”, 59.
- Bill Frelick, Ian M. Kysel, and Jennifer Podkul, “The Impact of Externalization of Migration Controls on the Rights of Asylum Seekers and Other Migrants,” *Journal on Migration and Human Security* 4, no. 4 (December 2016): 190–220, <https://doi.org/10.1177/233150241600400402>; Sergio Carrera, Leonhard Den Hertog, and Joanna Parkin, “EU Migration Policy in the Wake of the Arab Spring: What Prospects for EU- Southern Mediterranean Relations?,” August 3, 2012, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2135477 ; Tamirace Fakhoury, *Tangled Connections between Migration and Security in the Wake of the Arab Uprisings: A European Perspective*. Istituto Affari Internazionali, 2016.
- Cetta Mainwaring, " In the face of revolution: the Libyan civil war and migration politics in Southern Europe." (2012), 442
- Christine Kelly Gisondi, “*European Union Governance Challenge: Migrants, the Mediterranean, Italy and Greece*); Teresa Fiore and Ernest Ialongo, “Introduction: Italy and the Euro–Mediterranean ‘Migrant Crisis’: National Reception, Lived Experiences, E.U. Pressures,” *Journal of Modern Italian Studies* 23, no. 4 (August 8, 2018): 481–89, <https://doi.org/10.1080/1354571x.2018.1500787>; Tiziana Caponio and Teresa M. Cappiali, “Italian Migration Policies in Times of Crisis: The Policy Gap Reconsidered,” *South European Society and Politics* 23, no. 1 (January 2, 2018): 115–32, <https://doi.org/10.1080/13608746.2018.1435351>.
- Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, with Commentaries 2001” (2001), https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/commentaries/9_6_2001.pdf

- Emanuela Paoletti, “Migration and Foreign Policy: The Case of Libya,” *The Journal of North African Studies* 16, no. 2 (June 2011): 215–31, <https://doi.org/10.1080/13629387.2011.532588>.
- Hamood, Sara. *African transit migration through Libya to Europe: the human cost*. Cairo: American University in Cairo, Forced Migration and Refugee Studies, 2006.
http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/reports/Documents/African_Transit_Migration_through_Libya_-_Jan_2006_000.pdf
- https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=otp_lib_unsc
- https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/liga_playing_with_molecules_italian_approach_to_libya_2018.pdf.
- Human Rights Council, “Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya: Detailed Findings A/HRC/31/CRP.3,” February 15, 2016, para 33, https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/A_HRC_31_CRP_3.pdf.
- ¹Human Rights Council, “Investigation by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on Libya, Op. Cit, para 246
- Human Rights Watch, “Libya: Assassinations May Be Crimes Against Humanity,” *Refworld*, 2014, <https://www.refworld.org/docid/542560db4.html>.
- Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), “Africa Report on Internal Displacement,” 2017, 1, <https://bit.ly/2HSgplf>.
- International Committee of the Red Cross (ICRC), “Libya: Civilians Face Deep Suffering from Long Conflict, as Fighting Forces Schools and Health Facilities to Close,” *International Committee of the Red Cross*, February 13, 2020, <https://www.icrc.org/en/document/libya-civilians-face-deep-suffering-long-conflict-fighting-forces-schools-health-facilities>
- International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families – General comment No.2 on the rights of migrant workers in an irregular situation and members of their families, CMW/C/GC/2, United Nations Treaty Series, August 28, 2013.
- International Criminal Court, “Statement to the United Nations Security Council on the Situation in Libya, Pursuant to UNSCR 1970 (2011),” www.icc-cpi.int, November 8, 2017, para.29,
- International Maritime Organization (IMO), “Resolution MSC.167(78), Guidelines on the Treatment of Persons Rescued At Sea,” *Refworld*, May 20, 2004, para 6.17, <https://www.refworld.org/docid/432acb464.html>.
- IOM, “‘International Approach to Refugees and Migrants in Libya Must Change’: IOM Director General António Vitorino and UN High Commissioner for Refugees Filippo Grandi,” *International Organization for Migration*, July 12, 2019, <https://www.iom.int/news/international-approach-refugees-and-migrants-libya-must-change-iom-director-general-antonio>.

- IOM, “‘International Approach to Refugees and Migrants in Libya Must Change’: IOM Director General António Vitorino and UN High Commissioner for Refugees Filippo Grandi,” International Organization for Migration, July 12, 2019, <https://www.iom.int/news/international-approach-refugees-and-migrants-libya-must-change-iom-director-general-antonio>
- John Gerring, “What Is a Case Study and What Is It Good For?,” *The American Political Science Review* 98, no. 2 (2004): 341–354, <https://www.jstor.org/stable/4145316>.
- Jonathan Winer, “ORIGINS OF THE LIBYAN CONFLICT AND OPTIONS FOR ITS RESOLUTION,” 2019,
- Liga, Aldo. “‘PLAYING WITH MOLECULES’ The Italian Approach to Libya.” *Etudes d’ifiri*, 2018.
- Mariangela Palladino and Iside Gjergji, “Open ‘Hearing’ in a Closed Sea,” *Interventions* 18, no. 1 (January 12, 201): 1–18, <https://doi.org/10.1080/1369801x.2014.998255> ; McMinn Amy, “Friendship of Italian Foreign Policy with Its Former Colonies” (Thesis, 2015), <https://cdr.lib.unc.edu/concern/dissertations/h702q750j> ; Gabriele Abbondanza, “Italy’s Migration Policies Combating Irregular Immigration: From the Early Days to the Present Times,” *The International Spectator* 52, no. 4 (October 2, 2017): 76–92, <https://doi.org/10.1080/03932729.2017.1384606>.
- MSF, “Libya’s Cycle of Detention, Exploitation and Abuse against Migrants and Refugees,” Médecins Sans Frontières (MSF) International, 2019, <https://www.msf.org/libya%E2%80%99s-cycle-detention-exploitation-and-abuse-against-migrants-and-refugees>
- Nicolette Mena, “The Influence of FRONTEX on Irregular Migration A Brief Study on the Efficiency of FRONTEX and its Role as a Deterrent at the European Union's Eastern Mediterranean External Border,” (Webster University, 2017) ; Niklas Nováky, “The Road to Sophia: Explaining the EU’s Naval Operation in the Mediterranean,” *European View* 17, no. 2 (October 2018): 197–209, <https://doi.org/10.1177/1781685818810359> ; Eugenio Cusumano, “Migrant Rescue as Organized Hypocrisy: EU Maritime Missions Offshore Libya between Humanitarianism and Border Control,” *Cooperation and Conflict* 54, no. 1 (June 6, 2018): 3–24, <https://doi.org/10.1177/0010836718780175>.
- OHCHR, “Situation of human rights,” para 11.
- Pascale, Giuseppe. “Is Italy Internationally Responsible for the Gross Human Rights Violations against Migrants in Libya?” 56 (2019): 35–58. http://www.qil-qdi.org/wp-content/uploads/2019/03/03_Externalizing-migration-control_PASCALE_FIN_mod.pdf.
- Report of the International Commission of Inquiry to Investigate All Alleged Violations of International Human Rights Law in the Libyan Arab Jamahiriya A/HRC/17/44 Advance Unedited Version” (Human Rights Council,

2011), para.46,

https://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.44_A_UV.pdf

- Ricard Zapata-Barrero, "The external dimension of migration policy in the Mediterranean region: Premises for normative debate." *Revista del Instituto Español de Estudios Estratégicos* 2 (2013): 1-37
- Roberto Cortinovis, "The Role and Limits of the Safe Third Country Concept in EU Asylum Policy," *Research Social Platform on Migration and Asylum*, July 2018, 4, <http://www.resoma.eu/publications/discussion-brief-role-and-limits-safe-third-country-concept-eu-asylum-policy>.
- ¹Simon McMahon and Nando Sigona, "Navigating the Central Mediterranean in a Time of 'Crisis': Disentangling Migration Governance and Migrant Journeys," *Sociology* 52, no. 3 (March 27, 2018): 497–514, <https://doi.org/10.1177/0038038518762082>
- Tarek Megerisi, "Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War," *Africa Security Briefs* 37, no. 37 (May 1, 2020): 1, <https://www.questia.com/library/journal/1P4-2406984147/geostrategic-dimensions-of-libya-s-civil-war>.
- Tarek Megerisi, "Libya's Global Civil War." European Council on Foreign Relations, June 26, 2019, https://www.ecfr.eu/publications/summary/libyas_global_civil_war1.
- The Netherlands Ministry of Foreign Affairs, "Libya: Vulnerable Groups," 2014, 5, <https://www.refworld.org/docid/54afd9224.html>.
- UN General Assembly. "Report of the Special Rapporteur on the Human Rights of IDPs," 2017, 1, <http://www.refworld.org/docid/5b4c60664.html>.
- UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). "UNHCR Position on Returns to Libya- Update II," 2018, <https://www.refworld.org/docid/5b8d02314.html>
- UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). "UNHCR Position on Returns to Libya - Update II, Op. Cit, para 41.
- UN High Commissioner for Refugees (UNHCR)"UNHCR Position on Returns to Libya - Update I," 2015, <https://www.refworld.org/docid/561cd8804.html>.
- UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Press briefing on Libya," 2019.
- ¹UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Situation of human rights in Libya, and the effectiveness of technical assistance and capacity-building measures received by the Government of Libya," 2018, <https://www.refworld.org/docid/5b4c64fd4.html>.
- UNHCR. " UNHCR Submission for the Universal Periodic Review – Libya – UPR 36th Session (2019)," 2019, 1, <https://www.refworld.org/docid/5e1749392.html>.
- United Nations Security Council, "United Nations Support Mission in Libya: Report of the Secretary-General, S/2020/41," 2020,

https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/sg_report_to_sc_15_january_2020_en_g.pdf

- UNSMIL and OCHCR. ‘DETAINED AND DEHUMANISED’ REPORT ON HUMAN RIGHTS ABUSES AGAINST MIGRANTS IN LIBYA,” December 13, 2016, 11.
- UNSMIL and OHCHR, “Desperate and dangerous: Report on the human rights situation of migrants and refugees in Libya,” 2018, <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/LibyaMigrationReport.pdf>.
- Winer, Jonathan. “ORIGINS OF THE LIBYAN CONFLICT AND OPTIONS FOR ITS RESOLUTION,” 2019. https://www.mei.edu/sites/default/files/2019-05/Libya_Winer_May%202019%20update_0.pdf.
- Yasha Maccanico, “Italy Renews Memorandum with Libya Analysis Italy Renews Memorandum with Libya, as Evidence of a Secret Malta-Libya Deal Surfaces,” 2020, <https://www.statewatch.org/media/documents/analyses/no-357-renewal-italy-libya-memorandum.pdf>; Amnesty International, “Libya: Renewal of Migration Deal Confirms Italy’s Complicity in Torture of Migrants and Refugees,” 2020, <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/01/libya-renewal-of-migration-deal-confirms-italys-complicity-in-torture-of-migrants-and-refugee>.
- Yilmaz, Bugra, and Inger Österdahl. “The Readmission Agreement between the EU and Turkey Compatible with the Right to Seek Asylum?,” 2014 <https://www.divaportal.org/smash/get/diva2:722210/FULLTEXT01.pdf>.
- UNHCR. “Libya Protection Sector Strategy 2018-2019,” 2017, 1, <https://www.refworld.org/docid/5b641f854.html>.
- OCHA, “LIBYA Situation Report,” April 29, 2020, 3 <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Situation%20Report%20-%20Libya%20-%2029%20Apr%202020.pdf>.